



المناهج النحوية والبلاغية بين الاستقلالية والتكاملية

حفظي حافظ اشتية

تمهيد وتحديد:

يأتي هذا البحث ضمن سلسلة أبحاث أخرى سبقته، استوحاها الباحث من تجربته في تدريس مادتي النحو والبلاغة لعدة عقود، وفق المناهج التعليمية "المدرسية والجامعية" المتبعة في الأردن، وغيره من البلاد العربية. هذه المناهج تقوم على الفصل التام بين النحو والبلاغة، وما زال يغلب عليها الفكر النحوي كما استقر عليه أمره في ألفية ابن مالك وشرحها، والفكر البلاغي كما آل إليه حاله في مفتاح السكّامي والتلخيصات والشروح والخواشي التي دارت حوله.

والعلاقة بين النحو والبلاغة (المقصود علم المعاني)، قضية قديمة تطرق إليها القدماء، وكانت لهم مواقفهم النظرية أو التطبيقية في شأنها. كما أنها شغلت عدداً من الباحثين المحدثين، وتفاوتت آراؤهم بين مُقرّ للفصل بين العلمين، وداع إلى التكامل بينهما، بل ذهب بعض الباحثين إلى توحيد العلمين معاً في علم واحد.

شرح باب الحديث في هذا الأمر إبراهيم مصطفى، فجعل النحو جسماً روحه المعنى، ودعا إلى إلحاق علم المعاني بالنحو⁽¹⁾. وأيده في ذلك، وارتضى رأيه تلميذه مهدي المخزومي⁽²⁾، ودعا تمام حسان

1- ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1959م، ص19، ومواضع أخرى.

2- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، عيسى الباي الحلبي،

إلى أن يكون علم المعاني قمة الدراسات النحوية أو فلسفتها⁽³⁾، وأشار إلى كثرة الدعوات النظرية إلى هذا الأمر، لكن دون تطبيق⁽⁴⁾، وتحمس مازن المبارك للفكرة ورأى أن علم النحو وعلم البلاغة علم واحد⁽⁵⁾. وعلى خلاف ذلك، يرى شوقي ضيف أن الأصح هو فصل العلمين⁽⁶⁾. وتناول عبد الحميد السيد الأمر بقدر من التفصيل، لكنه كان مدافعاً عن النحو العربي بأنه يُغلب المعنى على القاعدة دائماً⁽⁷⁾، ولم يكن موقفه حازماً في تحديد العلاقة بين النحو والبلاغة، فهو يدعو في موضع إلى "ضرورة التخلص من مبدأ الاستقلالية في الدرس اللغوي"⁽⁸⁾، ثم يدعو إلى خلاف ذلك في موضع آخر فيقول: "لا شك أن استقلال كل مستوى بمباحثه ومصطلحاته أنفع في الدرس"⁽⁹⁾.

يتقاطع هذا البحث، في بعض أفكاره وهيمته، مع كثير من هذه الدراسات الحديثة، لكنه يختلف عنها في طريقة معالجته وكيفية تناوله ونهجه، فمعظم الدراسات السابقة لم تقم أساساً لمعالجة قضية هذا البحث، بل كانت تمسها عرضاً، أو على عجل، أو تعرض رأياً نظرياً غير مشفوع بمعالجات متأنية، وتطبيقات كافية، تصف الخلل في الفصل بين العلمين، وتدلل على أهمية النظرات النحوية البلاغية التكاملية في تناول بعض الأساليب اللغوية.

سيحاول هذا البحث تناول هذا الموضوع "العلاقة بين النحو والبلاغة"، تناولاً نظرياً تطبيقياً شاملاً، يتتبع العلاقة بين العلمين في مراحل نشأتها، ويصف الحال الذي كانت عليه هذه العلاقة في المؤلفات النحوية الأولى، ثم يرصد بدايات الانفصال بينهما، وكيف تأصل هذا الانفصال الظاهري وأصبح أمراً واقعاً؟ وهل حصل ذلك وفق خطة معلنة وعمل مقصود؟ وهل نجح دعاة الانفصال في أن يتناول كل فريق قضايا علمهم بمنأى تام عن قضايا العلم الآخر؟ وهل كان في ذلك فائدة جناها العلمان أو أي منهما؟

3- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م، ص 18.

4- المصدر نفسه، ص 236.

5- ينظر: مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، دار الفكر، ص 13، ومواضع أخرى.

6- ينظر: شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف بمصر، 1965م، ص 63.

7- ينظر: عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، دارالحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004م، ص 163.

8- المصدر نفسه، ص 154.

9- المصدر نفسه، ص 187.

والإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، اقتضت أن يكون البحث في ست وقفات:

- التقارب بين العلمين في النشأة.
- بدء الرحلة نحو انفصالهما.
- محاولة الجرجاني والزخشي تصويب العلاقة بينهما.
- الدعوات النظرية الصريحة لانفصالهما.
- ماذا حصل عند التطبيق؟
- النتيجة، واستشراف الحل.

وفي هذه الوقفة الأخيرة، تناقش الآراء المحصلة من خلال تتبع التاريخي لهذه المسألة، ويتم الوقوف بأناة على طائفة من الأمثلة التطبيقية التي تكشف المنهج النحوي والبلاغي الذي كان، والذي يطبق الآن، وتصف الصورة المغايرة التي ينبغي أن يكون عليها، لتصبح هذه الأمثلة نواة لمنهج نحوي بلاغي جديد قد ينهض له صاحب هذا البحث، أو غيره من الباحثين، فيتم تناول بعض الأبواب النحوية والبلاغية المشتركة على نحو يعظم الفائدة من العلمين، ويرسخ القناعة لدى الطلاب بجداهما، ويقلل النفور منها.

سيتبع هذا البحث منهجاً وصفيًا نقديًا تحليليًا، مستندًا إلى منهج تاريخي في استعراض القضية وتتبع مسارها. وسيكون، في بعض مواضعه، على هيئة مرافعة مالت اللغة فيها إلى الحماسة، لعل الباحث يجد بعض عذر لأنه معنيّ بالأمر مدار البحث، مُعنى بهمه، وجد نفسه مضطرًا خلال عشرات السنين إلى تكرار بعض القواعد النحوية، والحدود البلاغية، يحاول إقناع طلابه بما يحتاج هو إلى القناعة به.

التقارب بين العلمين في النشأة:

نطق العرب على سجيتهم وفق ضوابط طبيعية مكتسبة للمفردات، وسلامة التراكيب توارثوها وألفوها وحرصوا عليها، ودبت المنافسة بينهم في أسواقهم، ومواسم حجيجهم وتجمعاتهم، فتمايزوا فيما بينهم، وتفاوتت مستوياتهم قياسًا إلى تلك الضوابط الموروثة. ونبع شعراؤهم اعتمادًا على التزامهم لغة عالية مشتركة منشودة، ترفعت عن مزالتق اللهجات. وجاء القرآن الكريم ليرتقي بهذه اللغة المشتركة العالية، فأكد رقيها وصبغها بالقدسية، وجعل منها الهدف المنشود لطلاب البلاغة، والمعيار السديد في الحكم على مستويات الكلام.

ثم حمل المسلمون هذه اللغة إلى الديار الجديدة التي فتحوها وسكنوا فيها، وخاطبوا غيرهم من

الأمم، ودخل في الإسلام عناصر لم تكن العربية لهم لغة أمّ، فدبّ الفساد في الألسنة، وفشا اللحن بين العامة أولاً، ثم أصاب الخاصة، وظهر خطره الأكبر عندما وقع في القرآن الكريم.

وبحسّ حضاري مرهف وجهود صادقة ضخمة، انبرى العلماء يتصدون لهذا الخطر الداهم، فكانت جهود أبي الأسود الدؤلي (69هـ)⁽¹⁰⁾ وتلاميذه، وثلة من العلماء الرواد كانت جهودهم مداميك متلاحقة متعاقبة، تعلي البنیان اللغوي عامّة، والنحوي البلاغي خاصّة إلى أن تمثلت على يدي سيبويه (180هـ) في الكتاب قمة شاخحة، ما زلنا نرنو إليها، وندور في فلکها إلى يومنا هذا، ففي الكتاب بدت العلوم اللغوية نسيجاً متماسكاً، وبدا النحو علماً محكماً قائماً على أركان ائتلافية من الكلام العربي المستقراً الفصيح، المحدد زماناً ومكاناً. والكتاب يُعدّ باطمئنان المادّة اليقينية التي تصف الجهود اللغوية الأولى، وترسم ملاحظتها، وهو موسوعة التأمّت فيها والتحمت الأنظار الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية، ويمثل صورة صادقة للمعالجة الدقيقة للنسيج اللغوي، ونظرة شمولية لمستويات اللغة، وتتجلى فيه العلاقة الوثيقة بين النحو والبلاغة، وهذا هو محط عناية هذا البحث.

ولا يجد الباحث المتصفح لـ: الكتاب عناءً يذكر في التقاط الكثير من الأبواب والأنظار التي أصبحت فيما بعد أبواباً بلاغية لا تكاد تغيب عن الكتب البلاغية المتخصصة عبر القرون، وقد ظهر بوضوح أن النحو بين يدي سيبويه لم يكن مقصوراً على تتبع حركات أو آخر الكلمات، وإنما تعدّى ذلك في الكثير من المواضع ليرتقي إلى دراسات أسلوبية تتجاوز الكلمة إلى الجملة والجمل ونظم الكلام، ففيه وقوف مبكّر بصير على قضايا بلاغية مثل: التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والإضمار، والاتساع، والإيجاز، والحذف، وأضرب الخبر، وأغراض الاستفهام، ... وفيه نظرات ثاقبة حول تحكيم المعنى في ضبط الكلام، وتفاوت مستوياته حسنًا وقبحًا، واستقامة وإحالة، ودرجة استعمال، وفيه أفكار متبصرة في استنطاق ظروف المتكلم والمستمع، واستدعاء للمقام، وسياق الحال.

ومقام هذا البحث لا يحتمل التدليل على كل ذلك، والتمثيل له بالتفصيل⁽¹¹⁾، فالأفكار

10- حول انتشار اللحن، ونشأة النحو العربي، وعلمائه الأوائل، ينظر مثلاً: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الأنباري، (577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط2، 1970م، ص 17.

11- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (180هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م. يكفي الإشارة إلى أن أول خمسة أبواب في الكتاب تقع في صميم البلاغة. وهي:

هذه اللوحة الموجزة في كلام الفراء كانت الإضاءة التي استهدى بها البلاغيون بأخرة، وهم منغمسون في المسائل الشائكة في مواضع الفصل والوصل بين الجمل، وهو أحد الأبواب الرئيسة في الكتب البلاغية.

ومضى ابن جنى (392هـ) على مثل هذا النهج من توحيد النظر النحوي البلاغي، فضمّن كتابه الخصائص كثيرًا من المعالجات البلاغية، بل أفرد فيه بعض الأبواب لقضايا بلاغية صرفة أصبحت فيما بعد أبوابًا مقيمة في الكتب البلاغية المتخصصة، وهي قضايا أسلوبية محضة، جعلها تحت عنوان "شجاعة العربية" (17)، عرض فيها موضوعات مثل الحذف، والتقديم والتأخير، في صعيد جامع، وعلى نحو مدهش. وابن فارس اللغوي (395هـ)، ينثر البلاغة في كتابه الصحابي في فقه اللغة وسنن العربية، فهو يتحدث عن الحذف، والاختصار، والزيادة، والتكرار، والتقديم، والتأخير، والحقيقة والمجاز،... أما حديثه عن معاني الكلام (18) المستوحى من حديث ابن قتيبة (276هـ) في كتابه تأويل مشكل القرآن، فقد كان الأساس لهذا الموضوع الرئيس من مواضيع البلاغة، واستوطنت أفكاره ومصطلحاته عن "الخبر والاستخبار، والأمر، والدعاء، والطلب، والعرض، والتحضيض، والتمني، والتعجب" كتب البلاغة وتصدرتها. بدء الرحلة نحو انفصالها :

ثم كان من الطبيعي، مع توالي العصور وتعاور الأنظار وتلاقح الأفكار، أن تبدأ البلاغة بالتسلل خارج الكتب النحوية، وتتجه نحو التفرّد والاستقلال، فأطلت برأسها في كتاب البديع لابن المعتز (295هـ)، ثم بزغ نجمها واعتلى في نقد الشعر لقدماء بن جعفر (337هـ)، والصناعتين للعسكري (395هـ)، وإعجاز القرآن للباقلاني (403هـ)، والعمدة لابن رشيق القيرواني (456هـ)، وسر الفصاحة للخفاجي (466هـ). وكانت تغلغل في الكتب الأدبية ك: البيان والتبيين للجاحظ (255هـ)، والكامل للمبرد (285هـ)، والنقدية ك: الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي عبد العزيز الجرجاني (392هـ)، و الموازنة بين الطائيين للآمدي (370هـ)، ووجدت الصدارة في بحوث إعجاز القرآن، ك: رسالة الرماني

البلاغي، ص 131.

17- أبو الفتح عثمان ابن جنى، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، ج 2، ص 360.

18- أبو الحسين أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة، تحقيق: مصطفى الشويبي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، 1963م، ص 179.

(386هـ) والخطابي (388هـ)،... إلخ.

وبدا بذلك، كأن البلاغة قد شبت عن الطوق، واشتد ساعدها، وأثبتت وجودها، علمًا قائمًا برأسه. وقد صاحب ذلك انفتاح على التراث اليوناني، وولع بها فيه من أفكار الفلسفة والمنطق، وتأثر بها المناخ الفكري العربي الإسلامي العام، واستند عليها علماء الكلام، وحاجَّ بها أقطاب الفرق الإسلامية. ولم يكن النحو العربي بنجوة من هذا الجو، فولغ في هذه المعطيات، وتسربت آثارها في الفكر النحوي، وتسربت بتعقيداتها المؤلفات النحوية، وكان لذلك تأثير بالغ في علاقة النحو والبلاغة، بل في المنهج النحوي، إذ ظهر ما يبدو كأنه شقاق بل انشقاق بين مناهج النحاة.

وقد صوّر أبو علي الفارسي (377هـ) هذا الانشقاق بينه وبين أبي الحسن الرماني الذي كان يتعاطى المنطق فقال: "إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء" (19).

وقد أدرك الناس هذا التفاوت في المنهج النحوي، ووظيفة النحو وغايته، بين كبار النحاة: قال بعض أهل الأدب: "كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً!! ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه. فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرماني، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي" (20).

وإذا كان أبو علي الفارسي يجد نحوه غريباً عن نحو الرماني، كما ورد في النص السابق، وإذا كان أهل الأدب لا يكادون يفهمون نصف كلام الفارسي، فلنا أن نتخيل الحال التي آل إليها النحو، والحاجز الهائل الذي حال بين النحو وغايته من فهم وإفهام، ولنا أن نتخيل أيضاً أن البلاغة لن تجد لها مكاناً طبعياً في بيئة نحوية عقلية بدأت تتجه نحو الشكلية، والاقْتِصَار على تفسير حركات أو آخر الكلمات. أدركت فئة من النحاة أن النحو ينزلق بعيداً عن غايته، فعلت أصواتهم يرشدون من ضل، ويجهلون في تصويب مسار النحو، وإعادته إلى نهجه السديد وعادته.

ورد مثل هذا في المناظرة الشهيرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي (368هـ)، ومتمي بن يونس

19- ابن الأثيري، نزهة الألباء، ص 234، وينظر: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ج 2، ص 181.

20- ابن الأثيري، نزهة الألباء، ص 234.

(328هـ) في مجلس الوزير ابن الفرات (312هـ)، فيقول السيرافي: "معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ من ذلك، وإن زاغ شيء عن هذا النعت، فإنه لا يخلو من أن يكون سالماً بالاستعمال النادر، وبالتأويل البعيد، أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم" (21). إلى عهد السيرافي هذا، كان بعض النحاة ما زالوا يفهمون وظيفة النحو بأنها تتجاوز تتبع أواخر الكلمات إلى تفهم المعاني وراء ذلك، وأساليب التضام بين الكلام.

انتصر السيرافي في هذه المناظرة، لكن آثار ذلك الانتصار المدوي لم تصمد طويلاً، فقد فعل الزمن فعله، ومضى النحو نحو غاية كأنها محتومة، متباعداً عن الاهتمام بالمعاني، والأساليب البلاغية، ومغرقاً في الالتفات إلى لوازم الصنعة النحوية، فتعالى نفور الناس منه، وكثرت الدعوات إلى التخلي عنه والزهد فيه، فكان لا بد من محاولة إصلاح الخلل، وإعادة الاعتبار للنحو، بإعادته إلى مساره الصحيح وهدفه السليم، فانبرى الجرجاني لهذه المهمة.

محاولة الجرجاني والزخشي تصويب العلاقة بينها:

كان واضحاً جداً في نظر الجرجاني أن النحو في مآزق، بسبب منهجه أولاً، وبسبب نظرة طائفة من الناس إلى غرضه وجدواه ثانياً. فهذه الطائفة كما يرى تظن النحو "ضرباً من التكلف، وباباً من التعسف، وشيئاً لا يستند إلى أصل، ولا يعتمد فيه على عقل"، ويشير إلى الخلل الذي أصاب المنهج النحوي، فجعل هذه الطائفة ترى "أن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب، وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ... فضل لا يجدي نفعاً، ولا تحصل منه على فائدة" (22).

وسرعان ما يشنع على هذه الفئة الزاهدة في النحو، المتهاونة به، المصغرة لأمره، فيرى صنيعهم هذا أشبه بالصدّ عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه، ويبادر إلى توضيح فهمه للنحو ولوظيفته ولأهميته مبيناً "أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ولا رجحانه حتى يعرض عليه،

21- علي بن محمد بن العباس أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية،

بيروت وصيدا، ج 1، ص 121.

22- دلائل الإعجاز، ص 8.

والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه"⁽²³⁾.

ويجرد من نفسه مدافعاً عن رأي الزاهدين في النحو، وفق أسلوبه العقلي الحكيم، ويعرض وجهة نظرهم لمناقشتهم: "فإن قالوا: إنا لم نأب صحة هذا العلم، ولم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله تعالى، وإنما أنكرنا أشياء كثرتموه بها، وفضول قول تكلفتموها، ومسائل عويصة تجشمت الفكر فيها ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تغربوا على السامعين، وتعايوا بها الحاضرين"⁽²⁴⁾.

ويستعرض بلسانهم بعضاً مما شاب المنهج النحوي من التواء عن دربه، وخروج عن غرضه، فيقر بوجود أوجه الخلل كانتشار الرياضات العقلية، والتارين غير العملية، والمبالغات في القياس والعلل، ويوافقهم على وجوب الإصلاح. ثم يقتادهم إلى لباب النحو، لتعرض عليهم أبوابه كلها واحداً واحداً، ويسألوا عنها باباً باباً، ثم تتم مواجعتهم باختيار أحد أمرين: "إما أن تقتحموا التي لا يرضاها العاقل فتتكروا أن يكون بكم حاجة في كتاب الله تعالى، وفي خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي معرفة الكلام... وإما أن تعلموا أنكم قد أخطأتم حين أصغرتم أمر هذا العلم، وظننتم ما ظننتم فيه فترجعوا إلى الحق"⁽²⁵⁾.

ثم ينهض لإقامة معمار نظرية النظم، ويجعل عمادها علم النحو: "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الذي يقتضيه "علم النحو"، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها"⁽²⁶⁾. ثم يستعرض أمثلة يقلب فيها التركيب النحوي للعبارات، ليدلل على التقلب في المعاني الذي يترتب على ذلك، كاشفاً أسرار العلاقة المحكمة بين أحكام النحو والمعاني المرادة، وبين ترتيب التراكيب الخارجي المستوحى من ترتيب المعاني في أعماق النفس: زيدٌ منطلق، زيد ينطلق، ينطلق زيدٌ، زيد المنطلق، المنطلق زيد، زيد هو المنطلق، زيد هو منطلق.

النظرة الأولية العجلى في هذه التراكيب تلحظ معنى بدائياً يربط مسنداً بمسند إليه: "الانطلاق وزيد". لكن الصور التي تعاورت هذه التراكيب، جعلت لكل منها معنى قائماً برأسه، له ظرفه ومقامه وسياقه وغرضه، وجعلت وضع تركيب مكان آخر قصوراً في أداء المعنى كما ينبغي، أو خطأً في التعبير خلافاً للمراد.

23- المصدر نفسه، ص 28.

24- المصدر نفسه، ص 29.

25- المصدر نفسه، ص 31-32.

26- المصدر نفسه، ص 81.

وبعد أن يستعرض أمثلة أخرى في الشرط والجزاء، والحال، ومعاني الحروف، ويشير إلى مواضع الفصل والوصل، والتعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والحذف والتكرار، والإضمار والإظهار يبين أن لذلك كله أحكامًا وقوانين يجب أن تراعى عند الاستعمال، ثم يطلق حكمه الحازم: "هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا، وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له" (27).

والنحو، كما يراه، لا تقتصر وظيفته على ملاحظة الصحة والخطأ، بل تمتد إلى المزية والفضل، "فلا ترى كلامًا قد وصف بصحة نظم أو فساد، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل باب من أبوابه" (28).

ويشعر في تطبيق ذلك، ويصرف همه الأعظم لرفع قواعد نظرية النظم وأركانها، ويجعل وكده كله في إجلاء فكرتها والمحااجة دونها، وليقفنا على مراده فيبدو النحو والبلاغة بين يديه اثنين في واحد. وهو لا يني ييدي ويعيد ليقنع المتلقي، ويثبت في ذهنه ما يريد، بأن السلك الحريري الذي يجمع شتات المفردات، ويجعل لها معاني وأفضالًا إنما هو النحو، والذي يبحث عن تلك المعاني والمزايا خارجه إنما هو في عمياء من أمره، "ذلك لأنه إذا كان لا يكون النظم شيئًا غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، كان من أعجب العجب أن يزعم زاعم أنه يطلب المزية في النظم، ثم لا يطلبها في معاني النحو وأحكامه التي النظم عبارة عن توخيها فيما بين الكلم" (29).

إنني أوسّع البحث في النقل عن الجرجاني، وأفيض في استعراض أفكاره، لأن في هذه الأفكار تشخيصًا دقيقًا لحالة النحو التي كانت وما زالت، وفيها وصف بالغ الدقة لروابط النحو والبلاغة، وضوابط العلاقة بينهما.

مضى الجرجاني في تطبيق أفكاره التي ذرعت كتابه دلائل الإعجاز عرضًا وطولًا، وهو دائب في إثبات اللحمة العضوية بين النحو والبلاغة، فالنحو توأم البلاغة، والبلاغة متممة النحو، والانفصام

27- المصدر نفسه، ص 82-83.

28- المصدر نفسه، ص 83.

29- المصدر نفسه، ص 392-393.

رابعة. وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة، وموجب حسن النظم...".

ثم يمضي يتلقت النكات ذات الجزالة في هذا النظم السريّ "ففي الأولى الحذف والرمز إلى الغرض بألطف وجه وأشرفه، وفي الثانية ما في التعريف من الفخامة، وفي الثالثة ما في تقديم الريب على الظرف، وفي الرابعة الحذف ووضع المصدر الذي هو هدى موضع الوصف الذي هو هاد، وإيراده منكرًا، والإيجاز في ذكر المتقين"⁽³²⁾. وبذلك اتضحت خطته: النحو والبلاغة متآخيان منصبان معًا على غرض واحد، والبرزخ بينهما لا يحول دون توحيد أنظاريهما نحو هذا الغرض الواحد.

وعاد النحو على يديه إلى وظيفته المقدسة التي شرع لها، ونهض من أجلها والمتمثلة في تبرة اللفظ من الخطأ ليكون ذلك في خدمة المعنى، والتعرف إلى جمال الأساليب، وخصائص التراكيب، وأبها أكثر فاعلية وتأثيرًا. وواجه النحاة بجهد عملي يرسم لهم منهجهم، ويصدهم عن الانزلاق في الشكلية، والغرق في مطالب الصنعة النحوية، ويردهم إلى تحكيم المعنى، وتلمس مواطن الجمال، وكان جلّ جهده قائمًا على تعضيد العلاقة بين النحو والبلاغة، وقد أفلح منهجه هذا في إظهار الفائدة العظمى للعلمين كليهما.

وكان يؤمل أن تعظم هذه الفائدة لو أن اللاحقين من العلماء النحويين والبلاغيين ساروا على نهج الجرجاني والزمخشري، لكن الواقع كان خلاف ذلك: استكثر المنهج النحوي من دواعي التذمر منه، والزهد فيه، تلك التي أشار إليها الجرجاني وحاول مبكرًا علاجها، وبعد قرن من وفاة الجرجاني كان التذمر قد بلغ مداه، وخرج ابن مضاء القرطبي (592هـ) من أقصى الغرب على نحاة الشرق، مزريًا على منهجهم، وعواملهم وعللهم وأقيستهم، صائحًا بهم أن "خلّوا الطريق"⁽³³⁾. لكن مناقشات الجرجاني العقلية الهادئة، وثورة القرطبي الهائجة، لم تجديا نفعًا، فقد غلبت الصنعة النحوية على المنهج النحوي. ومع بواكير القرن السابع الهجري بدا كأن النحو قد قيل في منهجه الكلمة الأخيرة، على يد ابن مالك (672هـ)، الذي ملك ناصية قواعده بألفية شعرية غدت الفلك الذي دارت في مداره الجهود النحوية إلى يومنا هذا، فقد انصبت الجهود عليها شروغًا وتعليقات وحواشي.

ولم تكن البلاغة بعيدة عن هذه الحال، ففي القرن السابع الهجري أيضًا بدأ الرازي (606هـ)

32- المصدر نفسه، ج 1، ص 122-123.

33- أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ابن مضاء القرطبي، الردّ على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط 3، ص 75. والكتاب قائم على تخلص النحو من دواعي التعقيد، بإلغاء العامل والقياس، وبعض العلل، وإلغاء بعض الأبواب النحوية ك: باب الاشتغال، وباب التنازع.

رحلة الجمود فاختصر كتابي الجرجاني في نهاية الإيجاز. ثم بزغ نجم السكاكي (626هـ) الذي كان له في البلاغة القول الفصل، فقد استثمر نتاج التطور الذي تحقق للبلاغة على يد الجرجاني والزخشي، وكان يمكن أن يكتب للبلاغة وافر الخير على يديه، وأن يوجه جهده نحو المزيد من الالتحام بين النحو والبلاغة، لكن يبدو أن رغبته في التجديد، وتوقه إلى التفرد، والتسمت بالإبداع، قد دفعه إلى فصل البلاغة عن النحو، واستهدى بمصطلح معاني النحو الذي كرّر الجرجاني ذكره ليؤكد العروة الوثقى بين النحو والمعاني، استهدى السكاكي بهذا المصطلح، وجعله اسمًا لأحد علوم البلاغة "علم المعاني" مضيئًا إليه "البيان والبدیع"، ليجعلها فرعًا لعلم البلاغة الجديد العتيد، الذي خصّص له الجزء الثالث من كتابه "مفتاح العلوم، بعد أن جعل للصرف وللنحو الجزء الأول والثاني، على التوالي⁽³⁴⁾.

وبذلك، دبّت الغربة المزعومة بين النحو والبلاغة، وأصبح لكل منهما حدوده الخاصّة به. تناسى الناس الجزء الأول والثاني من كتاب السكاكي، ولا نكاد نتذكر عندما يذكر المفتاح إلا أنه الكتاب البلاغي الذي طبع البلاغة العربية بطابعه الخاص طوال هذه القرون، فقد تقلبته المؤلفات البلاغية، وتفيات ظلّاله كحال الألفية في النحو، تلخيصات وشروحات وإيضاحات وحواشي. وسار العلمان في خطين متوازيين رغم أنها يبحثان في لغة واحدة، ويتناولان قضايا مشتركة، وأهدافهما ليست متباعدة، فهل كان الانفصال عن وعي وتدبير؟

الدعوات النظرية الصريحة لانفصالهما:

لعل من المفيد هنا إعادة التأكيد والتذكير بأن البلاغة عاشت ما يقرب من ثلاثة قرون في كنف العلوم اللغوية الأخرى كما مرّ، وكان ذلك طبيعيًا في ظل ظروف التأليف الموسوعية التي لم يؤلّف فيها التخصص الدقيق، وكان ذلك طبيعيًا أيضًا لأن هذه العلوم تبحث في لغة واحدة وقضايا مشتركة، لكن مع توالي العصور بدأت هذه العلوم تنهاز، وأخذت الأنظار البلاغية تشق طريقًا سديميًا غير واضح المعالم، أعيا الباحثين في تحديد بدايات المؤلفات البلاغية المتخصصة، ورجالها، ومصطلحاتها، فتعدّد الآباء الشرعيون المزعمون للبلاغة، والكتب البلاغية الأولى⁽³⁵⁾، وغامت المصطلحات البلاغية طويلاً قبل أن تنجلي، ويكفي أن نشير إلى أن مصطلح البلاغة لا نكاد نجد له تعريفًا واحدًا محددًا قبل القرن السابع

34- أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد السكاكي، مفتاح العلوم، مصطفى الباي الحلبي، 1937م، ص 77.

35- من نسبت إليه نشأة علم البلاغة: سيبويه، والجاحظ، وابن المعتز، والجرجاني، والسكاكي، ينظر: محمد عبد المنعم

خفاجي، وعبد العزيز شرف، البلاغة العربية بين التقليد والتجديد، دار الجيل، بيروت، 1992م، ص 4.

الهجري .

سينفذ البحث إلى القرن الرابع الهجري، وسيرصد بعض الدعوات الصريحة التي صدرت عن علماء بلاغيين أو نحويين أعلنوا انحيازهم إلى علمهم وتمجيده، وتحديد وظائفه ومهامه، وعلاقته بالإعجاز القرآني: يقول العسكري: "أحقّ العلوم بالتعلم بعد المعرفة بالله جلّ ثناؤه علم البلاغة ومعرفة الفصاحة الذي يعرف به إعجاز كتاب الله تعالى الناطق بالحقّ، الهادي إلى سبيل الرشده، والإنسان إذا ما أخلّ بمعرفة البلاغة والفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصّه الله به من حسن التأليف، وبراعة التركيب، وما شحنه من الإعجاز البديع"⁽³⁶⁾. والزمخشري يرى أن للعربية "اثني عشر علمًا، غير أنّ أصولها أربعة: اثنان يتعلقان بالمفردات وهما اللغة والصرف، يليهما الثالث وهو علم النحو، فإن المركبات هي المقصودة منه، وهي كالنتيجة لها، ثم يليهما علم المعاني"⁽³⁷⁾. وهو يرى أن متعاطي تفسير القرآن لا تكفيه عدّته وفروسيته في سائر العلوم اللغوية إن كان في البلاغة راجلاً، وعليه أن ينأى بنفسه عن الخوض في التفسير، فهذا يجب ألا يتصدى له "إلا رجل برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان، وتمهل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقير عنهما أزمنة، وتتبع مظانها لمعرفة لطائف حجة الله"⁽³⁸⁾.

والتزم الزمخشري هذا النهج في كتابه فجاء تحليلاً بلاغيًا بليغاً للإعجاز القرآني، مما جعل العلويّ (749هـ) يصرّح في مقدمة الطراز "إن جماعة من الإخوان شرعوا عليّ في قراءة كتاب الكشف ... وتحققوا أنه لا سبيل إلى الاطلاع على حقائق إعجاز القرآن إلا بإدراكه، والوقوف على أسراره وأغواره ... لأنني لم أعلم تفسيرًا مؤسسًا على علمي البيان والمعاني سواه"⁽³⁹⁾.

والجرجاني يبدو هائلاً وهماً وهو يتحدث عن البلاغة قائلاً: "ثم إنك لا ترى علمًا هو أرسخ أصلاً وأسبق فرعاً، وأحلى جنى، وأعذب وردًا، وأكرم نتاجًا، وأنور سراجًا من علم البيان، الذي لولاه

-
- 36- أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، الصناعتين، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العالمية، بيروت، 1988م، ص 9.
- 37- السبكي والسعد المغربي، شروح التلخيص، جمع فرج الله زكي، عيسى البابي الحلبي بمصر، 1937م، ج 1، ص 51.
- 38- الزمخشري، الكشف، ج 1، ص 16.
- 39- يحيى بن حمزة العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980م، ج 1، ص 5.

لم نر لساناً يحوك الوشي، ويصوغ الحلّي، ويلفظ الدرّ، وينفث السّحر، ويقري الشهد...⁽⁴⁰⁾.

وابن هشام (761هـ) يمجّد النحو بكلام مشابه: "إنّ أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى نبيه المرسل، فإنها الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدنيّة والدنيويّة، وأصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب"⁽⁴¹⁾. والسّكاكي قنّ الفصل بين العلوم اللغوية، فجعل لكل من الصرف والنحو والمعاني جزءاً مستقلاً من أجزاء المفتاح الثلاثة، ووضع لكل من هذه العلوم تعريفه الخاصّ به، وحدّد له وظيفته، فيكون بذلك قد صرّح بالفصل وصدّقه.

وحاول كلّ من الفريقين (النحاة والبلاغيين) أن يضع رسوماً لعلمه، لا يتسوّرها، ولا يقبل للفريق الآخر أن يتسلل إليها، ويبدو ابن الأثير (637هـ) في بعض تعليقاته محتدّاً ذائداً عن حياض البيان، صادداً النحاة عن ورده، "فأسرار الفصاحة لا تؤخذ من علماء العربية، وإنما تؤخذ منهم مسألة نحوية أو تصريفية، أو نقل كلمة لغوية، وما جرى هذا المجرى، وأما أسرار الفصاحة فلها قوم مخصوصون بها"⁽⁴²⁾. وعمل النحاة كما يرى مقصور على فنهم، وهم يتقاصرون عمّا وراء ذلك، ولا "فتياهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم معرفة بأسرارها من حيث إنهم نحاة"⁽⁴³⁾؛ لأن البلاغة ليست ميداناً لهم، و"فن الفصاحة والبلاغة غير فن النحو والإعراب"⁽⁴⁴⁾. ويرى أن النحو في علم البيان بمنزلة أيجاد من الخط، وأكثر أقسامه لا يحتاج إليها في إفهام المعاني⁽⁴⁵⁾، بل إن الجهل بالنحو لا يقدر في فصاحة ولا بلاغة⁽⁴⁶⁾. ويرى أن اعتماد مفسر الشعر على المعاني اللغوية والإعراب، دون شرح أسرار الفصاحة،

40- دلائل الإعجاز، ص 5.

41- جمال الدين ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط 6، 1985م، ص 12.

42- أبو الفتح ضياء الدين نصر الله ابن الأثير، المثل السائر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، 1990م، ج 1، ص 288.

43- المصدر نفسه، ج 2، ص 164.

44- المصدر نفسه، ج 1، ص 383.

45- ينظر: المثل السائر، ج 1، ص 29.

46- المصدر نفسه، ج 1، ص 37.

والبلاغة، سيجعل عمله قاصراً ويوقعه في الغلط⁽⁴⁷⁾.

ورغم أن ابن سنان الخفاجي منحازٌ إلى البلاغة، يهاجم النحاة بقسوة واصفاً عللهم بالتهافت، إذا سلط عليها النظر "لم يثبت معه إلا الفذ الفرد، بل ولا يثبت شيء البتة"⁽⁴⁸⁾، رغم ذلك، يهاجمه ابن الأثير، لأنه يخوض في بعض المسائل اللغوية التي لا يحتاج إليها البلاغي⁽⁴⁹⁾.

وبدا كأن الفريقين قد تراضوا وتقاسموا الأدوار والوظائف، فوظيفة النحوي "أن ينزل المفردات على ما وضعت له، ويركبها عليها، ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع مما تتفاوت به أغراض المتكلم، على أوجه لا تنتهي، وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعاني، والنحوي، وإن ذكرها، فهو على وجه إجمالي يتصرف فيه البياني تصرفاً خاصاً لا يصل إليه النحوي"⁽⁵⁰⁾، الذي "ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي"⁽⁵¹⁾.

فنحن إذن أمام جهد أولي يتصدى له النحوي، وهو محصور في النظر في ظاهر العبارة، وعرضها على الأحكام النحوية اللغوية المرضية، لبيان صحتها أو خطئها، ثم يتلقفها البلاغي الذي تأتي مهمته بعد انتهاء مهمة النحوي، فينفذ إلى "مقاصد لا تتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تنتهي، وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعاني"⁽⁵²⁾، فالجهد النحوي ينصب على الدلالة العامة في التراكيب، أما البلاغي فيتوجه إلى "فضيلة تلك الدلالة وهي دلالة خاصة... وذلك أمر وراء النحو والإعراب"⁽⁵³⁾.

واشتراك النحوي والبلاغي في الموارد لا يعني الاشتباك في المصادر، فهما "وإن اشتركا في تعلقها بالألفاظ المركبة، لكن نظر أحدهما مخالف لنظر الآخر، فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب كمال الفائدة، وصاحب علم المعاني ينظر في دلالته الخاصة، وهو ما يحصل عند التركيب من

47- المصدر نفسه، ج 1، ص 26.

48- محمد عبد الله بن محمد ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2،

1994م، ص 31.

49- ينظر: المثل السائر، ج 1، ص 24.

50- السبكي، شروح التلخيص، ج 1، ص 51-52.

51- ابن الأثير، المثل السائر، ج 1، ص 26.

52- السبكي، شروح التلخيص، ج 1، ص 51.

53- ابن الأثير، المثل السائر، ج 1، ص 26.

بلاغة المعاني، وبلوغها أقصى المراتب" (54).

لكن الاشتباه في التحام الأفكار في هذا المعترك يظل حاضرًا في أبواب مثل الفصل والوصل، والتعريف والتنكير، فنراهم يستبرئون في بعض علائق الفصل والوصل: "ولسنا نريد بتلك الأسرار واللطائف ما يكون متعلقًا بعلوم الإعراب من كون الأحرف العاطفة تلحق المعطوف في الإعراب... بل نريد أمرًا أخص من ذلك، وأغوص على تحصيل الأسرار الغريبة، واللطائف العجيبة" (55). ويتجاوز أحدهم مهمة النحو المتعلقة بأنواع المعرفة موضحةً أنه "لا يريد أن يخبر بأن التعريف يكون بالإضمار وغيره، فإن ذلك حظ النحوي، بل يريد أن يذكر أسباب التعريفات" (56).

وفي موضوع معتلق آخر، هو موضوع الحذف، لم يجد ابن هشام مندوحة من رسم حدّ فاصل صريح: "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطًا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوف عليه، أو معمولًا بدون عامل... وأما قولهم في نحو: رَجِيحٌ جَزْ (57). إن التقدير "والبرد" ... إنها ذلك للمفسر، وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهد به، أو للخوف عليه، أو منه، ونحو ذلك فإنه تطفّل منهم على صناعة البيان" (58).

وفي الحديث عن حروف العطف، يخلص السبكي (773هـ) إلى غايته مطرّحًا ما عداها، مبيّنًا "أن لحروف العطف السابقة استعمالات أخرى مذكورة في علم النحو تركناها، لأننا نذكر في هذا العلم ما يتعلق بمعاني الحروف، لا ما يتعلق بحروف المعاني، فإن أحكام الحروف واستعمالاتها من موضوع علم النحو" (59). ويتناول السكاكي اللام المتصلة بفاعل نعم وبئس، فيوضح مبدئيًا أنها "لام الجنس لكنه يضيف: "وقد كان شيخنا الإمام الحاتمي (288هـ) رحمه الله يجوّز في هذه اللام كونها للعهد. وتحقيق

54- العلوي، الطراز، ج 1، ص 17، 18.

55- المصدر نفسه، ج 2، ص 33.

56- السبكي، شروح التلخيص، ج 1، ص 288.

57- سورة النمل، الآية: 81.

58- ابن هشام، مغني اللبيب، ص 853.

59- السبكي، شروح التلخيص، ج 1، ص 383-384.

بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها من الخطأ في التركيب من حيث الكيفية، وأعني بـ: "كيفية التركيب" تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إذًاك" (64). وعلم المعاني عنده هو "تتبع خواص تركيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره" (65).

لكن الناظر العابر في التعريفين، المتصبر على ما فيهما من التواء وتعقيد، لا يجد أدنى صعوبة في لحظ أن التعريفين متراسلان في معظم ألفاظهما والمضمون، وأنها يتحدثان عن علم واحد له مستويان، أو وظيفتان تتمثلان، بكل بساطة، في قول ابن جنبي: "انتحاء سمت كلام العرب" (66).

ولذلك، بدا السكاكي كأنه محترس متحفظ حيال هذا الاستنساخ لهذا العلم الجديد، فقال: "وأوردت علم النحو بتامه، وتامه بعلمي المعاني والبيان" (67). ولأن العلمين متتامان، كان طبعياً أن يتكاملا في كتابه الجزأ، إذ كان يبحث مسألة في جزء النحو، ويعلق بأن موضعها في المعاني، ويبحث أخرى في المعاني ويعقب بأن محلها النحو: يتحدث، مثلاً، عن دخول التاء على لا النافية لتصبح "لات"، وذلك ضمن سياق حديثه عن الحروف العامة، ثم يحترس قائلاً: "إن ذكرها استطراد، وإلا فهي وظيفة لغوية" (68).

ولاحظ ابن هشام كما مرّ أن النحويين يكثرون التفلت من حدود صناعتهم النحوية، فخطّ لهم رسوماً ونهبهم على الالتزام بها، وضرب لهم أمثلة على ما يقاربونه من قضايا تعد فضولاً في النحو، واستطراداً إلى التفسير، وتطفلاً على البيان، لكنه عند التطبيق خالف ذلك. والمتصفح لكتابه المغني يجد النحو ملتصقاً بالبلاغة في كثير من المواضع. ولأنه يدرك جيداً نفاً ما بين قوله وفعله، وقف موضعاً معتذراً: "ولم أذكر بعض ذلك في كتابي يقصد التفسير والبيان جرياً على عادتهم، وأنشد متمثلاً:

وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد

64- مفتاح العلوم، ص 37.

65- المصدر نفسه، ص 77.

66- الخصائص، ج 1، ص 34.

67- السكاكي، المفتاح، ص 3.

68- المصدر السابق، ص 54.

بل لأنني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً" (69).

لقد غلب الاعتراف على الاعتذار في قول ابن هشام هذا، ففي قوله: "جرباً على عادتهم" إشارة صريحة إلى أن النحاة دأبوا على اقتراح هذا الذنب، وهو الخروج عن حدود النحو النظرية، ومع ذلك لم يصل بنا علماء الفريقين "النحو والبلاغة" إلى الحد الذي نرى فيه عياناً فراق ما بين النحو والبلاغة، وأن كلاً منهما مضى في طريقه الخاص به:

نعم، اهتم النحاة، لا سيما المتأخرون منهم، بصنعتهم اهتماماً بالغاً، وبدوا في مواضع كثيرة كأنهم يغلبون لوازم هذه الصنعة على ما عداها، وتضاءل دور المعنى في التوجيهات والتخرجات النحوية، لكن هذا النهج لم يكن مهيمناً، ولم تكن القطيعة نهائية بين النحاة المتأخرين ورواد النحو الذين نظروا إليه نظرة شمولية، وكان للمعنى في أحكامهم حضور لافت، صحيح أن النحو أصبح منصباً على تتبع حركات أواخر الكلمات، لأن الإعراب "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة" (70)، بعد أن كان فرعاً للمعنى، لكن تغير النهج النحوي المتأخر، لم يطمس تماماً الالتفات إلى المعنى وتداول الأفكار البلاغية التي ألفتها بطون المؤلفات النحوية الأولى، فبقيت إشارات المعنى والبلاغة مقيمة في مواضع مثل معاني الحروف، والإسناد، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، وخروج الاستفهام عن مقتضاه... إلخ، وبقي لسياق الحال، والظروف المصاحبة للكلام، ومناسبة القول، والقضايا الدينية، والأحكام الشرعية، أدوار حاضرة في التقدير، والتأويل، والتفسير، والتوجيه، والإعراب النحوي (71).

والبلاغيون المعترفون بعلمهم الجديد، وجدوا أنفسهم في كثير من المواضع والأبواب البلاغية يخوضون في الشجون النحوية، فنقرأ ما يكتبون في بعض المواضع، ولا نكاد نميز إن كان ما نقرأ حديثاً بلاغياً أم نحوياً:

69- ابن هشام، معني اللبيب، ص 853.

70- ابن هشام، شرح قطر الندى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص 45.

71- من يستقري الكتب النحوية منذ كتاب سيبويه إلى حواشي الألفية المتأخرة، سيجد الكثير من الملحوظات المنثورة في طوايا هذه الكتب، إن راح يستقرئها سيدهشه تقاطعها مع كثير من الأنظار اللغوية الحديثة بمدارسها المتعددة، المتلاحقة، مثل: الوصفية، والتحويلية، ونظرية فيرث، والنظرية التداولية... ويتمثل له شعاع هذه الملحوظات نظرية لغوية كامنة كاملة، لكن الأمر ما يزال يحتاج منا المزيد من الجهد لميز النافع من بين الزيد. ينظر في هذا الأمر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير ومكتبة وسام، الأردن، ط 2، 1987م، وفي الكتاب التقاط بصير لملاحظ التشابه بين الأنظار النحوية البلاغية العربية، والنظريات اللغوية المعاصرة.

تحت عنوان فروق في الحال لها فضل تعلق في البلاغة: تناول الجرجاني (72) الحال، ويبيّن أنها تحييء مفردًا، وتحييء جملة وشبه جملة، ووقفنا على تفصيلات كثيرة تتعلق بالحال الجملة الاسمية، والفعلية والظرفية، واقترانها بالواو أو عدم اقترانها بها، واستعرض آراء بعض النحاة، وكان عرضه في المجمل حديثًا نحويًا مشوبًا بتوجيهات بلاغية أسعفته براعته التي مكنتنا ألا ننسى تمامًا أننا في حضرة كتاب بلاغي، لا نحوي.

لكن الأمر يبدو أصعب كثيرًا ونحن نطالع رأي السبكي في جواز عطف الإنشاء على الخبر، حاشرًا الأوجه النحوية في المسألة من مظانها، حاشدًا الآراء النحوية المختلفة حولها. يقول: "وأما لغة فاختلّفوا فيه، فالجمهور على أنه لا يجوز، واختاره ابن عَصْفُور (597 هـ) في شرح الإيضاح، وابن مالك في باب المفعول معه في شرح التسهيل، وجوّزه الصفار (341 هـ) وطائفة، ونقل الشيخ أبوحيان (745 هـ) عن سيويه جواز عطف المختلفين بالاستفهام والخبر، مثل: هذا زيدٌ، ومن عمرو؟" (73).

إن كانت البلاغة مفصولة عن النحو كما نادوا وأرادوا، وإن كنا قد استمرنا عرض الجرجاني للحال لأنه جعل النحو تكوّنًا للارتقاء إلى غرضه البلاغي، فهل نملك سعة الاختيار في البحث عن أعداء للسبكي في استعراضه النحوي هذا طيِّ مؤلفه البلاغي؟

وليس هذا المثال بدعًا فريدًا، فكتب البلاغة تفيض بالنقاشات النحوية، والردود على النحاة: فالزملكاني (651 هـ)، مثلاً، يغلب على كتابه الاتجاه النحوي (74)، وبحث القزويني ومن لف لفة وسار على منهجه أقرب إلى الدراسات النحوية (75)، والقزويني في الجملة لم يبتعد عن منهج النحاة، وإن أشار إلى المعاني الإضافية "معنى المعنى" الذي أغفله النحاة كثيرًا لأن الإعراب شغلهم عنه (76).

بل احتكم البلاغيون إلى النحاة في تحديد أبوابهم البلاغية، واختيار ما يعرضون وما لا يعرضون، ورجحوا رأي مدرسة نحوية على رأي مدرسة أخرى، فعند حديثهم عن حذف المسند إليه اقتصروا على المبتدأ، ولم يتطرقوا إلى الفاعل لأن النحاة البصريين لم يقرّوا بحذفه: "اقتصر المصنف على

72- دلائل الإعجاز، ص 202.

73- شروح التلخيص، ج 3، ص 26.

74- كمال الدين عبد الواحد الزملكاني، التبيان في علم البيان المطلق على إعجاز القرآن، تحقيق: خديجة الحديشي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، 1964 م، ص 50، 64، 65، 68، 69، 70.

75- أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، 1967 م، ص 296.

76- المصدر نفسه، ص 318.

المبتدأ من المسند إليه، لأن الفاعل لا يحذف عند البصريين، وما ندر من ذلك في قام الناس لا يكون زيدًا ونحوه على رأي ابن مالك لا عبرة به، ولعله لم يقصد الحذف" (77).

لم يطق النحويون قصر مهمتهم على لب صنعتهم النحوية، فتطرقوا أحيانًا إلى البحث عما وراء التراكيب من معان وأساليب بلاغية، وهذا هو المفاخر الحقيقي بنهجهم ومهمتهم، وخاض البلاغيون كثيرًا في شؤون النحو وهم يعبرون إلى وظيفتهم، فهم يدركون أن النحو هو المجاز إليها، وهم مضطرون إلى ذلك حتى لو أرادوا غيره، فكثير من القضايا البلاغية ملتحمة بالنحو، كفكرة الإسناد النحوية التي قامت على أساسها الأبواب البلاغية، والرتبة النحوية التي انبنى عليها التقديم والتأخير، والمطابقة بين الضمائر التي ترتب عليها الكثير من قضايا الالتفات، وهكذا في الذكر، والحذف، والزيادة، والتعريف، والتنكير، والاختصار، والاستفهام، والشرط، والفصل والوصل... كيف يتسنى لكل من النحوي أو البلاغي معالجة هذه القضايا بمعزل عن الآخر؟

رغم كل دعوات الانفصال، والوعي له، والحرص عليه، والتواصي به، ظلت البلاغة عالقة بالنحو، وظل البلاغيون على بصيرة بأهمية النحو، يدافعون عنه بإخلاص كما فعل الجرجاني عند مواجهته الحامية مع الزاهدين في النحو الصادين عنه، وقد حفظ إمام البلاغة لإمام النحو فضل السبق، ففقا أثره، وردّد عباراته، واستشهد بأمثله، وهو في سبيل عرض أمثلة لأقوال بليغة لا تجارى، ضرب لنا مثلاً سيويوه، فهو عنده من أصحاب الكتب المبتدأة الموضوعية في العلوم المستخرجة التي نجد أربابها "قد سبقوا في فصول منها إلى ضرب من اللفظ والنظم أعيان بعدهم أن يطلبوا مثله..." (78). ثم نقل له نماذج من أقواله (79)، وأخذت الحماسة الزمخشري إلى الحد الذي جعله يقول: إنه يجب الجثو بين يدي الناظر في كتاب سيويوه. حتى بعض العلماء الذين بدت الحدة في التعصب للبلاغة ودفع النحاة عنها، حتى هؤلاء عند هدأة حميتهم نراهم يقرون بأن النحو هو معيار سلامة الكلام مبنًى ومعنى أيضًا، يقول ابن الأثير: "أما علم النحو فهو الذي تستقيم به معاني الكلام، وتصان عرى تأليفه من الانحلال والانفصام، ولولا

77- السبكي، شروح التلخيص، ج 1، ص 281.

78- الجرجاني، الرسالة الشافية، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد سلام،

دار المعارف، مصر، ط 2، 1968م، ص 140.

79- المصدر نفسه، ص 140، 141.

ذلك لفسدت معانيه، واختلقت مبانيه"⁽⁸⁰⁾. إذا كان هذا هو حال النحو، فكيف يُعتمد إلى سلخ البلاغة عنه، وهي قائمة عليه، وهو متغلغل في ثناياها؟ وكيف يكون الجهل به غير ضارّ بالبلاغة؟
النتيجة واستشراف الحل:

وبعد النظر في هذا الحصاد، فإننا لا نخلص إلى برد اليقين بأن النحويين والبلاغيين قد أقرّوا الانفصال بين العلمين والتزموا بتطبيقه، بل الأمور مشتبهة مختلطة: البلاغيون يدعون إلى الانفصال، ثم يخوضون في أدق تفاصيل النحو، وهم يمجّدون علمهم كثيراً، ويغمزون من قناة النحاة أحياناً، لكنهم يمدحون النحو والنحاة أحياناً أخرى.

البلاغيون يدعون إلى الانفصال وهم يتقيلون النحاة، ويرددون أقوالهم ويستشهدون بأمثلتهم، والنحويون يدعون إلى الانفصال أيضاً، لكنهم مشدودون إلى إرث نحوي التحمت فيه البلاغة مع النحو، فإذا بهم يقولون ما لا يفعلون، ويتحرزون ويعتذرون، وذلك كله يقود إلى نتيجة راجحة: لا مجال لفصل العلمين فصلاً كلياً، ولا فائدة ترتجى من ذلك، بل فيه الضرر للعلمين كليهما.

والرأي الأولى من مقارفة الفصل التعسفي، هو مقاربة تهذيب المناهج النحوية والبلاغية مما شابه من إفراط في الصنعة والتعقيد، واتباع منهج تكاملي بينهما قائم على توجيه وظيفتها الموحدة نحو خدمة المعنى، ومعنى المعنى.

ولا مناص من الاعتراف بأن البلاغة توأم النحو نشأة، وطريقهما واحد، ويبحثان في قضايا مشتركة، ولا غنى لأحدهما عن الآخر، ولن يصل أي من الفريقين إلى أحكام سليمة إلا باعتماد البلاغة على النحو، وامتداد النحو إلى البلاغة، فكيف يجوز الفصل بينهما؟ وماذا جنى كل منهما باحتكاره لنفسه جزءاً من الأنظار المشتركة؟

تحاول الأمثلة التالية أن تكشف الخلل الكبير في استمرار الإصرار على أن يكون للنحو ميدانه الخاص بصناعته المفروضة ولوازمها، ويكون للبلاغة ميدانها الخاص بحدودها المصطنعة وقواعدها، كما تحاول أن تستطلع الفوائد التي يمكن أن تجنى من تعاون العلمين وتوحيد أنظارهما:

سبقت الإشارة إلى أن السبكي تناول مسألة عطف الإنشاء على الخبر، وعرض رأي النحويين والبلاغيين معاً قائلاً: "واعلم أن الخبر والإنشاء المتمحضين لا يعطف أحدهما على الآخر، فيجب الفصل

80 - أبو الفتح ضياء الدين نصر الله ابن الأثير، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق: مصطفى

جواد وجميل أسعد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1956م، ص 7.

بلاغة" (81)، ويبين أن النحاة قد اختلفوا بشأن الأمر، فيستعرض مستكثراً آراءهم، ثم يخلص إلى القول: "وحاصله أن أهل هذا الفن (يقصد البلاغة) متفقون على منعه، وظاهر كلام النحاة جوازه". واللافت للنظر أن يرى هذا التباين في الرؤى النحوية والبلاغية أمراً طبيعياً، فيصرح، ببساطة، أنه لا خلاف بين الفريقين، لأنه عند من جوّزه "يجوز لغة، ولا يجوز بلاغة" (82).

ومثل هذا يثير الكثير من التساؤلات: فعلام استند من أجاز، ومن لم يجز؟ وكيف يتنافر العلمان في المسألة الواحدة واللغة واحدة؟ ولم أجازه النحويون وهم الأحرص على التقييد المثالي للغة، ومنعه البلاغيون وميدانهم الأقرب إلى التعابير المتزاحة عن المثال الرتيب الموافق للقاعدة؟ ولماذا لم يجزه البلاغيون وهو أسلوب جرى على اللسان العربي، بل ورد في القرآن الكريم كقوله تعالى: **ثُجَّ جِ ي د ذ ذ ذ ذ** (83)، فعطفت جملة **ثُجَّ**، الخبرية على جملة **ثُجَّ**، الخبرية على جملة **ثُجَّ** الإنشائية؟

ثم ماذا أخذنا من هذا الخلاف لتفسير حركة إعرابية أو كشف أسرار بيانية؟ هذا الخلاف بين الأنظار النحوية والبلاغية الذي استمره السبكي وأقره، وبدا بين يديه كأنه نتيجة طبيعية لاختلاف العلمين، هذا الخلاف استهجنه أحد النحاة واستنكره في حالة مماثلة، جعل فيها الحكم البلاغي نافذاً على الحكم النحوي، فالعلمان ملزومان في قرن، وحكم أحدهما يجري على الآخر بالضرورة: جاء ذلك في تعليق الصبّان (1206هـ) على الأشموني (929هـ) في عدم اطراد النعت بالمصدر رغم شيوعه: يقول صاحب الألفية (84):

ونعتوا بمصدر كثيراً فالتزموا الأفراد والتذكيرا

فيشرح الأشموني: "وكان حقه أي المصدر ألا ينعت به لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة أو توسعاً بحذف مضاف، ثم يحكم بأن "وقوع المصدر نعتاً وإن كان كثيراً لا يطرد". فيعلق الصبّان، وهذا هو المراد: "كيف حكموا بعدم الاطراد مع وقوع المصدر نعتاً، أو حالاً، أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف، أو على المجاز المرسل الذي علاقته التعلق إن أول المصدر باسم الفاعل أو اسم

81- شروح التلخيص، ج 3، ص 26.

82- المصدر نفسه، ج 3، ص 27.

83- سورة الأنعام، الآية: 121.

84- أبو الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، تحقيق: عبد الحميد السيد، المكتبة

الأزهرية للتراث، ج 3، ص 118.

المفعول، وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعاني؟⁽⁸⁵⁾.

إن تعليق الصبان هذا يصف العلاقة الحميمة المحكمة التي ينبغي أن تجمع بين الفريقين، وكيف يستضيء كل منهما بأفكار الآخر، فلا يستساغ أن يدعى اختلاف مذهبي العلمين، وأحكام علمائهم، فيرى فريق أن تركيباً ما بليغاً، بينما يراه الفريق الآخر ليس بليغاً، بل فاسداً لا يصلح، ولا يصح تعميمه؟ إنه تساؤل نضيفه إلى تساؤل عباس حسن⁽⁸⁶⁾: "كيف يختلف الحكم بين علماء البلاغة وعلماء النحو، وهم ينتسبون إلى لغة واحدة، ويعملون لها؟ وبأي الرأيين نأخذ؟" ثم إن الأشموني كان قد أمسك برقبة البلاغة عندما أوضح أن هذا يقع بهدف المبالغة، أو التوسع، وهذا هو السر المعنوي اللطيف الذي ينبغي أن تتبعه القاعدة، لا أن تحجر عليه وتمنعه، فهذه هي الأسرار التي كان قد وقف عليها سيبويه⁽⁸⁷⁾ في بلاغة الإخبار بالمصدر في قول الخنساء:

ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت فإنها هي إقبال وإدبار

وتبعه ابن جني⁽⁸⁸⁾ مفضلاً عدم تقدير مضاف محذوف، "ذات إقبال وإدبار"، بل البلاغة في عدم التقدير لتبدو أنها مخلوقة من الإقبال والإدبار، ففي هذا التأويل يتراءى اتحاد الحدث بالجنس. وأروع منه قوله تعالى: *ثرت ثرت* ⁽⁸⁹⁾. وبذلك يتتبع ابن جني المعنى مستشعراً بحس راق: أين يلطف المعنى ويتوهج؟

غادر النحو إهابه الغض حيث أورد في المعنى، وانسلخت عنه البلاغة واتجهت نحو التعقيد والتعقيد، والنتيجة أننا ملزمون بقواعد نحوية وبلاغية بعيدة عن روح المعنى، وتلمس أسرار الجمال في القول، وأسباب التأثير، محكومون بترديد ما لا يقنع ولا يتمتع.

ولا بد من محاولة الإصلاح بإعادة الاعتبار للمعنى في النظر النحوي، وإعادة البلاغة إلى دورها الحقيقي وهو تلمس مواطن الجمال والتأثير في التركيب، ولا بد من التكامل بين النحو والبلاغة لا سيما بعلم المعاني للوصول إلى معالجات تضبط النص من ناحية، وتربط قواعده بمعانيه من ناحية أخرى،

85- محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، عيسى البابي الحلبي، ج 3، ص 64.

86- عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، ط 2، ص 154.

87- ينظر: الكتاب، ج 1، ص 337.

88- ينظر: الخصائص، ج 2، ص 203.

89- سورة الأنبياء، الآية: 37.

ولا يكون ذلك بهدم النحو، ولا بإلغاء البلاغة، بل بإعادة كل منهما إلى وظيفته الأولى التي نهض أول أمره لها. وتظهر أهمية البلاغة في رقد النحو عندما يعتاص النحوي في نصرة قاعدته النحوية، ويجد نفسه مقيداً بأحكام صنعته، والقوانين التي اختارها بإرادته، ثم غدت قيوداً إجبارية قاسية تحد من مرونته وحركته. يقول الله تعالى: ﴿بِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (90).

قرّر النحاة أن "لو" الشرطية هذه لا يليها إلا فعل، وضمير الرفع قد تصدّر الآية هنا، فوجهوا عنايتهم لاستيفاء مطالب صناعتهم، فقدروا فعلاً محذوفاً بعدها يفسره الفعل المذكور المتأخر بعد الضمير، فلبوا بذلك مطلب القاعدة، ولم يلتفتوا إلى المعنى، أو ما وراء هذا التركيب. ثم جاء البلاغيون فردّدوا ما قاله النحويون، فهذا الموضوع عندهم من شواهد حذف المسند احترازاً من العبث، وأصل الكلام: لو تملكون تملكون، فحذف الأول احترازاً من العبث في ذكره لدلالة "لو" عليه، لأن "لو" مختصة بالدخول على الأفعال، ولوجود المفسر، ثم أبدل من الضمير المتصل بالفعل المحذوف ضمير منفصل وهو "أنتم"، فهذا الضمير المذكور فاعل لذلك الفعل المحذوف (91).

يتبع البلاغي النحوي، لا يتلفت إلى واقع التركيب الجديد المتمثل في الانزياح المقصود عن المثال اللغوي الطبيعي، ويتجاوز الدافع لجعل التركيب على هذا النحو، والأسرار البيانية التي تحققت من ذلك، ويرتد للبحث عن أصله، فيعيده إلى ما كان عليه، ويجد نفسه مقيداً إلى أحكام النحو وتفسيراته. حال من يستجير بالبلاغة من النحو في مثل هذا الموضوع حقاً كحال من يستجير من الرمضاء بالنار، إنها رياضة عقلية راقية لا شك، لكن كيف يمكن أن ينجح هذا التخريج في إقناع أو إمتاع؟ وأين المعنى في هذا كله؟ وأين البحث في أسرار هذا التركيب وما فيه من تأثير؟

قدّر النحوي انصياعاً لصنعتة "ليعطي القواعد حقها وإن كان المعنى مفهوماً، وتقديرهم هنا أو غيره ليروا صورة التراكيب من حيث اللفظ مثلاً لا من حيث المعنى" (92). فالمعنى ليس هو المعنى في هذا التقدير. لكن أين دور البلاغي؟ هل يكون مقصورياً على استعادة أقوال النحوي بافتراض وجود محذوف،

90- سورة الإسراء، الآية: 100.

91- جمال الدين محمد بن عبدالرحمن القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد السعدي فرهود ورفيقيه، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1999م، ج 1، ص 180-181.

92- بدرالدين محمد بن عبدالله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ج 3، ص 115-116. وينظر مواضع أخرى، ج 3، ص 111.

ثث (97). ويقول الله تعالى: رِ ي پ ث ذ ن ث ت ث ت ث (98).

رغم هذه المواضع كلها، يبقى النحوي وفيًا لصناعته، بأن "إذا الشرطية" لا يليها إلا فعل، إن كان ظاهرًا تاليًا لها فنعماً هو، وإن كان ظاهرًا لكنه غير تال لها، ملاصق بها، فيجب تقدير محذوف مثيل له، ليكون الظاهر المذكور تفسيرًا لذلك المقدّر المحذوف (99).

هذا إخلاص للصنعة النحوية، لكن أين المعنى؟ ولم لا يلتفت إلى البلاغة وراء هذه الصياغة؟ هذه أمثلة، معظمها، يصف ظواهر طبيعية تصدع العقول، وتزلزل النفوس، وتملأ القلوب رهبة، والذي شحنها لتؤدي ذلك هو معانيها أولاً، وكيفية صياغة تراكيبيها لتؤدي هذه المعاني ثانياً. إنه الإعجاز القرآني، فمن العجز أن نسلّمه إلى حكم لغوي يعيد تشكيل العبارة فيه، ليخدم قاعدة نحوية صنعها نحوي بيديه، ثم انصاع لحكمها، ومن العجز أيضاً أن نحكم فيه قواعد بلاغية هم أصحابها الأكبر هو التعريفات والتقسيمات والحدود.

إنها تراكيب جاء الاسم فيها محط العناية والاهتمام، وبنيت عليه الجملة، ودار المعنى حوله فتقدم. والقرآن الكريم سيبقى الأنموذج الأرقى للأساليب العربية، فكيف يجوز لنا أن نغلب لوازم القاعدة الصناعية على أساليب الخطاب الطبيعية، والأسرار البيانية؟ ما الذي جناه المعنى عندما أعيد تشكيله وفق القاعدة فأصبح: إذا انشقت السماء انشقت؟ ولماذا لا يفسر الأمر بلاغياً بأن الاسم تصدر لأنه محط العناية، ومحل الاهتمام؟ يقول الله تعالى: رِ ي پ ث ذ ن ث ت ث ت ث (98). وفي الحياة، ثم جاء من كان سبباً في وهبها حياتها، ليسلبها إياها دون ذنب جنته يداها، فتموت أبشع ميتة وأقساها: ضعيفة، وحيدة، وتموت معها أسئلتها وحيرتها، وعيناها المفتوحتان على الدهشة، تموت وهي تأبى أن تصدق ما يجري، ويمضي ذلك كله طي الرمال، ثم يقوم الأشهاد، لنراها تتصدر المشهد، فهي صاحبة الشأن، وهي مهوى الأنظار، وكلمتها هي الفصل، فجاء التركيب مصداقاً لهذا كله، فليس المهم السؤال وإنما من الذي سيُسأل. ولو جربنا العبث بالتركيب ليصبح: وإذا سئلت الموءودة سئلت، لتلاشى

97- سورة الانفطار، الآيات: 1-4.

98- سورة الانشقاق، الآيات: 1-3.

99- ينظر في موضوع حذف الفعل المفسر لهذه الشواهد ومثيلاتها: ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 380، وابن هشام، مغني اللبيب، ص 827. وبهاء الدين عبد الله ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 1972م، ص 15.

إن هذا الحكم لا يتوافق دائماً مع الواقع، كما هو حال الأمثلة التي مرّت، وحال هذا المثال وغيره، كقوله تعالى: **ثَأْ بَبِثْ (104)**، **ثِ بِ يَ بَبِثْ (105)**، **ثِ بِ يَ بَبِثْ (106)**.

وإعرابها مبتدأ أو مفعولاً به ليس بدعاً، بل هو مسنود بالتراث النحوي الأصيل، فالأخفش (215هـ) يبيّن أن يكون هذا الاسم مبتدأ⁽¹⁰⁷⁾، والكوفيون يجعلونه فاعلاً قد تقدم على فعله⁽¹⁰⁸⁾، وكلا الرأيين أقرب إلى روح اللغة، وألصق بواقعها، وأصدق في وصفها، لكنها الصنعة النحوية، ولكنه الجفاء المصطنع بين النحو والبلاغة وهما ينصبان معاً على تراكيب مشتركة، وأساليب واحدة.

هذه الصنعة النحوية، وهذا الفصل القسري بين النحو والبلاغة، وغياب الانفتاح بينها والتكامل، يقطع التواصل بين القاعدة والنص في مثل هذه المواضع، ويتوارى المراد، فالقاعدة في واد، والمعنى في واد آخر، وكان الأولى أن تأتي القاعدة وصفاً صادقاً للتركيب الظاهر، حتى لا نكون مضطرين إلى سؤال القائلين، في غيابهم، عن مرادهم، أو التقول عليهم بما لا يريدون: في الرحلة الغيبية لقي أبو العلاء المعري (449هـ) عدّي بن زيد، فقال المعري: "لقد هممت أن أسألك عن بيتك الذي استشهد به سيبويه، وهو قولك:

أرواحٌ مودّعٌ أم بٌكور أنت فانظر لأي حال تصير⁽¹⁰⁹⁾

فإنه يزعم أن "أنت" يجوز أن ترفع بفعل مضمّر يفسّره قولك "فانظر"، وأنا أستبعد هذا المذهب، ولا أظنك أردته، فيقول عدّي بن زيد: دعني من هذه الأباطيل"⁽¹¹⁰⁾.

هذا الموقف الطريف يكشف عن ضجر المعري الشاعر الفيلسوف بهذه التقديرات النحوية،

104- سورة النساء، الآية: 128.

105- سورة النساء، الآية: 176.

106- سورة الحجرات، الآية: 9.

107- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 105.

108- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1، ص 465.

109- أرواح مودّع أم بٌكورلك فاعمد لأي حال تصير.

هكذا وردت رواية البيت في الشعر والشعراء لابن قتيبة، ولا شاهد فيه بذلك. ينظر: الشعر والشعراء، تحقيق:

مفيد قميحة، مراجعة نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط 2، 1985م، ص 130.

110- أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري، رسالة الغفران، تحقيق: عائشة عبدالرحمن بنت الشاطيء، دار المعارف، مصر،

ط 5، 1969م، ص 191.

تضع على لسان القائل ما لم يقل، وتقتاد كلامه إلى حيث لا يريد، وتعصف ببلاغته.

إن أكثر الإشكالات النحوية تظهر عندما يفارق التركيب النسق الرتيب الذي ينسجم طوعاً مع القاعدة المعروضة أو المفروضة، فهنا يتحفز النحاة لخلق الانسجام المصطنع بين النص والقاعدة، وهم بذلك منسجمون تماماً مع منهجهم من حيث إقامة بناء معياري معياري يضم الكلام، كل الكلام، لكن لهذا الحزم ثمناً، يتحمل المعنى جريرته، فالقاعدة لا يجوز أن تتحكم بالمعنى، وتفرض على المتكلم النسق الذي يوافقها، لأن "اللغة الانفعالية تنفذ في اللغة النحوية، وتسطو عليها وتفككها، لذلك يمكن أن يفسر عدم استقرار النحو بفعل الانفعالية إلى حدّ كبير"⁽¹¹¹⁾.

فالتكلم ليس ملزماً بأن يضع القواعد نصب عينيه، فيلتزم بأحكامها، ويجعل كلامه على رسمها، بل المعاني تترتب في أعماقه بتأثير من عواطفه، فيطوّع التراكيب بما يناسب تلك المعاني، ولا ينشغل بالآثار التي تطال القاعدة جرّاء ذلك، فيقع الانفصام بين الشرط الصناعي، واللفظ الواقعي، فاللغة شبكة ترابطت ألفاظها بمعانيها، وهي أشبه برقعة الشطرنج، حجارتها الألفاظ، بحركة لفظ منها، يقع تغيير على المعنى كاملاً، تماماً مثلما تحدث نقلة ما لأحد أحجار الشطرنج تغييراً جديداً يؤثر في مصير اللعبة كاملة"⁽¹¹²⁾.

وفي خضمّ هذا الاضطراب الذي طرأ على التركيب، ينبغي أن يكون المعنى هو الذي يقود القاعدة إلى الوجه الذي يخدمه، وأن تكون البلاغة هي المسعفة في تسويغ القاعدة لوصف الانسجام الطبيعي بين النص، والقاعدة النحوية، واللفتة البلاغية.

بهذا، يمكن أن نتخفف من القيود الصناعية الطاغية على كثير من المواضع في النحو، فباب الاشتغال مثلاً، من أعوص الأبواب النحوية، وخلصته أن اسماً قد تقدّم على فعل، واشتغل الفعل بضمير يعود على ذلك الاسم، فاحتدمت الآراء النحوية في شأن هذا الاسم المتقدّم، وجعلوا له خمس حالات إعرابية تتراوح بين وجوب رفعه، أو نصبه، أو جواز الوجهين مع ترجيح الرفع، أو عكسه، أو جوازهما دون ترجيح. وانخرطوا في مساجلات حامية، وتورّطوا في إشكالات وتفصيلات تضخمت فعدت مصادر رهق وعنت للمعلمين والمتعلمين، حتى دفع بعض العلماء المحدثين والقدماء على حد سواء إلى

111 - ج. فندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 202.

112 - ينظر: فردينان دي سوسور، علم اللغة العام، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطليبي، بيت

الموصل، 1988م، ص 106.

المتقدّم لتصبح العبارة: **ثج ج ج** "يرجع أو اذكر" **ژ ج ج** "أرأينا إلى هذا التكلّف، وتطويع الأساليب للقاعدة، والتقدير فيها حتى لو كانت تمسّ أرقى النصوص وأرفعها وأقدسها؟ لطلما تواصلوا بإسلام القيادة للمعنى، فهل التزموا بذلك دائماً؟" (118).

جعل الزجاجي (337هـ) للمعنى الصدارة في فهمه للإعراب ووظيفته، فغاية الإعراب توضيح المعاني، وحركاته هي التي تنبئ عن هذه المعاني (119) وتدلّ عليها (120)، والإعراب يدخل في الاسم لمعنى، لذلك يلفظ الاسم أولاً ويأتي الإعراب في آخره للدلالة على ذلك المعنى (121)، واختلاف المعاني هو موجب الإعراب (122)، والإعراب هو الإبانة عن المعاني (123). ويخصص باباً مستقلاً لذكر الفائدة في تعلم النحو (124)، وأكثر الناس يتكلمون على سجيتهم دون إعراب، يخلص إلى زبدته بأن الإعراب هو الوسيلة العظمى للتفاهم، "ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ملتبس بغيره، من غير فهمه بالإعراب، لم يمكنه ذلك، وهذا أوضح من أن يحتاج إلى إطالة" (125).

وجعل ابن هشام الغلبة للمعنى في صدارة الجهات العشر التي وضع فيها للمعرب طريقاً لا يخشى فيه زلقاً، وحذره فيها من "أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك" (126)، وأوصى المعرب بأن أول واجب عليه هو أن يفهم معنى ما يعرّبه.

وكان ابن جنّي قبل ذلك قد أوصى المعرب قائلاً: "إن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى، تقبلت المعنى على ما هو عليه،

118 - جعل ابن جنّي هذا الشاهد في صور باب تجاذب المعاني والإعراب، وذكر أن أبا علي كان قد اعتاده، وألم به كثيراً، والفكرة في الباب تدور حول تغليب المعنى على الإعراب، لكنه يلجأ إلى تقدير فعل للظرف، ينظر: الخصائص، ج3، ص 255، وكذلك فعل ابن هشام، المغني، ص 699.

119 - عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط 3، 1979م، ص 69.

120 - المصدر نفسه، ص 72.

121 - المصدر نفسه، ص 76.

122 - المصدر نفسه، ص 81.

123 - المصدر نفسه، ص 91.

124 - المصدر نفسه، ص 95.

125 - المصدر نفسه، ص 96.

126 - ابن هشام، مغني اللبيب، ص 684.

وصححت تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه" (127).
ويقول أبو حيان الأندلسي (745هـ): "متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى من أن يسلك الإضمار والافتقار، وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه وأبعده عن التكلف وأسوغه في لسان العرب" (128).

هذه بعض وصاياهم، فهل التزموا دائماً بها؟⁽¹²⁹⁾ وهل أصلح التقدير المعنى هنا؟ وماذا لو أطلقنا العنان للتقدير بما يخدم تكاليف النحو، والأغراض الخاصة، والأحكام الشرعية، والفرق الإسلامية... إلخ؟ وقد وقع. أليس الأولى من ذلك هو الاستمسك بعروة المعنى الوثقى، وتدبر الملامح البلاغية؟

لو أمعنا النظر قليلاً في الآية لوجدنا أن الأمر فيها قائم على التقديم والتأخير، فقد ترتبت المفردات فيها على النحو الذي فرضه مستوى أهميتها، والفكرة المحورية في الآية هي القدرة على الإرجاع، وليس زمان ذلك، لأن المشركين ينكرون مطلق القدرة على رجوع الخلق، بما يتضمنه ذلك من إنكار البعث، وما يترتب عليه من حساب، وجاء تركيب الآية، وترتيب مفرداتها مصداقاً للمعنى الأساسي المراد منها، فتم تقديم "على رجعه" لأنها مصدر الإنكار، تلتها مباشرة "لقادر"، فبدا كأن أصل القضية قد فرغ منه، وجاءت الملحقات توابع بعد أن حسم الأمر.

لو روعي المعنى، ولو استنطقت البلاغة، لما كان هناك حاجة إلى تقدير عَفَسَ المعنى، وعبث بالبلاغة وقبل هذا وذاك شرع التدخل في النص الأقدس.

هذا التقديم والتأخير يومض إلى التغيير الذي يطرأ على العبارة، فينقلها من النمط العادي المثالي للقاعدة النحوية إلى نمط آخر منحرف اقتضته، وفرضته الدواعي البلاغية⁽¹³⁰⁾.

بتتبع المعنى، وتوظيف البلاغة يصبح للقاعدة النحوية معنى وقيمة، وإلا فهي قوالب صناعية

127 - ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 284، وينظر كذلك: ج 3، ص 255، وج 3، ص 260، في أفكار مشابهة.

128 - محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، البحر المحيط، ط 2، 1983م، ج 1، ص 36.

129 - التزموا بهذا في مواضع كثيرة، وكانوا يستضيئون بالمعنى عند التوجيه الإعرابي، أو التقدير. ينظر للباحث: "النحو العربي والمعنى"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، عدد 22، 2001م. لكن هذا الالتزام لم يأخذ طابعا منهجياً دائماً.

130 - أفاض عبد الحكيم راضي وأجاد في المثالي والمنحرف من الأساليب اللغوية، ينظر كتابه: نظرية اللغة في النقد العربي، مكتبة الخانجي بمصر، ص 191، ومواضع أخرى متعددة قبلها وبعدها.

قد لا توافق أساليب الكلام الواقعية:

في باب المبتدأ والخبر، عندما يقع كل منهما معرفة، يحصل لبس في التفريق بينهما، وقد تناول فريق من النحاة هذا الأمر أحياناً تناوياً شكلياً محضاً، فجعلوا الضمير أقوى المعارف يليه العلم، والإشارة، والموصول، والمعرّف باللام، والمضاف إلى معرفة على التوالي. يقول ابن هشام: "وأما المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام، القسم الأول: الضمير، وهو أعرف الستة، ولهذا بدأت به، وعطفت بقية المعارف عليه بـ: ثم" (131). ماذا لو حكّمنا هذا الشرط النحوي الصناعي، وجعلنا أعرف الستة دائماً هو المبتدأ، أو أن المتقدم دائماً هو المبتدأ، دون استلهام المعنى، أو استجواب البلاغة، هل كنا سنقف على المعاني الحقيقية المرادة، ونتذوق الأسرار البلاغية؟ ففي جملة مثل: الخطيب عليّ، جعلوا عليّاً مبتدأً لأنه الأقوى، والخطيب خبراً له لأنه الأضعف، بينما جعل فريق آخر من النحاة المعارف كلها متساوية، فأعربوا المتقدم مبتدأً، والمتأخر خبراً.

هذا التناول الشكلي الآلي لدى الفريقين، ليس فيه أدنى انسجام بين القاعدة والكلام. فهناك معانٍ ترتبت في النفس قبل صدور اللفظ، فد: "النظم والترتيب عمل يعمله مؤلف الكلام في معاني الكلام لا ألفاظها" (132)، ولا يمكن أن يكون المعنى واحداً في الجملتين: الخطيب عليّ، وعليّ الخطيب. وهذا التقديم أو التأخير لم يأت عبثاً، بل له غرض، إن لم يقع عليه المتلقي ضاع المعنى، وتضاءل التأثير (133). في الجملة الأولى عرفنا صفة الخطابة ولم نعرف صاحبها، فجاء عليّ خبراً، وفي الثانية عرفنا عليّاً ولم نعرف صفته، فجاء الخطيب خبراً، واستخدام أيّ الترتيبين عوضاً عن الآخر يفسد معنى الكلام، ويخالف ما يقتضيه المقام، وقد تنبه المتقدمون من النحاة إلى أثر المعاني في نسق الكلام وترتيبه: ينقل الزجاجي عن المبرد قوله: "الفرق بين ضربت زيداً، وزيداً ضربته، أنك إذا قلت: ضربت زيداً فإنها أردت أن تخبر عن نفسك، وثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت: زيداً ضربته، فإنها أردت أن تخبر عن زيد" (134). هكذا كانت

131 - ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 94.

132 - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 359.

133 - للباحث دراسة في أسلوب التقديم والتأخير، تظهر أن هذا الأسلوب اللغوي سيبقى مصدرًا للإشكالات النحوية إن لم توظف في تفسيره المعطيات البلاغية. ينظر: "التقديم والتأخير في النحو العربي بين المعنى والمبنى: دراسة نقدية" حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، عدد 27، مجلد 6، 2012م.

134 - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 136-137.

نظرتهم الوظيفية للنحو، لا يقتصر على أداء شكلي، وإنما هو ملتحم بالمعنى، فلكل أسلوب معناه الخاص به، ومقامه المناسب له. وما فائدة النحو إن تغافل عن ذلك؟ ف: "النحوي الذي يخرج وجهًا من وجوه الإعراب غير مراعاة إصابة المعنى المقصود هو نحوي لم يعرف صنعته، ولم يتمثل الغاية من علمه" (135).

وعلى مثل هذه الجهود النحوية المتقدمة بنى الجرجاني نظراته البلاغية، فقد تنبه إلى مثل هذه المواضع، وعالجها طويلاً، يقول: "واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين فيجعلها مبتدأ وخبرًا، ثم يقدم الذي هو الخبر إلا أشكل الأمر عليك فيه، فلم تعلم أن المقدم خبر حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبير" (136). واختار لتوضيح ذلك أمثلة دقيقة، منها قول أبي تمام:

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لِعَابُهُ وَأرِي الْجَنَى اشْتَارَتَهُ أَيْدِ عَوَامِلُ

التناول النحوي السطحي لهذا البيت يجعل "لُعَابُ الْأَفَاعِي" مبتدأ، و"لِعَابُهُ" خبرًا، وفي هذا عظيم الفساد لأنه نقيض المراد، "وذلك أن الغرض أن يشبه مداد قلمه بلعاب الأفاعي، على معنى أنه إذا كتب في إقامة السياسات أتلّف به النفوس، وكذلك الغرض أن يشبه مداده بأري الجنى، على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصلوات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها، وأدخل السرور واللذة عليها" (137). وكان جميلًا من النحاة أن بعضهم تنبه أحيانًا إلى مثل هذه الدقائق، وتتبع لطائف المعاني في قول الشاعر (138):

بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

فجعل "بنو أبنائنا" مبتدأ، و"بنونا" خبرًا له قد تقدم عليه، لأن في هذا الترتيب توفيقًا بين المعنى وظاهر العبارة.

ندرس طلابنا باب المبتدأ والخبر، ونتغلغل في تفاصيل حالات التقديم والتأخير، والذكر والحذف الجائر والواجب والممتنع، فهل تغني جهودنا شيئًا إذا لم نربطها بالمعنى والبلاغة، حتى يلمس الطالب أثر التقديم أو التأخير، وأثر الذكر أو الحذف في المعاني، ويمتلك شيئًا من القدرة على التفريق بين أسلوب

135- مازن المبارك، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت والقاهرة، ط 3، 1974م، ص 160.

136- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 359.

137- المصدر نفسه، ص 371.

138- ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1، ص 233، والبيت للفرزدق دون يقين. تنظر الحاشية 51 في الصفحة نفسها.

لا يلبي صراحة هذا المطلب، فكان لا بد من التخريج النحوي وفق أحد الأوجه الإعرابية: نعم فعل ماض جامد لإنشاء المدح، وفاعله ضمير مستتر فيه، وشاعراً تمييز منصوب. ويقول البلاغي: هذا الموضوع من باب خروج الكلام على مقتضى الظاهر.

فهل قادنا أي من الفريقين إلى لطائف التركيب؟ لقد تقدّم فاعل مستتر مبهم لا مرجع له يسبقه، ومُدحت شعرية مطلقة لم نعلم من صاحبها، فتشوّف النفس إلى معرفة من هو هذا الممدوح، وتتعّش لمعرفة الجواب، فيأتي اسم المتنبي قُراحاً لصاد. نقول: ما الشاعر إلا المتنبي، وما المتنبي إلا شاعر. ونقول: إنها المتنبي شاعر، وإنما الشاعر المتنبي.

وتنصبّ جهودنا النحوية على أحكام الاستثناء، و "إنّ" المكفوفة عن العمل، ونعرب كل جملتين متقابلتين الإعراب نفسه، رغم أن المراد من كل جملة منهما مخالف تماماً للمراد من الأخرى. فهل يجوز أن نغيب عن الدرس النحوي في مثل هذه المواضع أفكار الاختصاص، والقصر، والحصص، والتقديم والتأخير، والتعريف والتكثير، ... إلخ.

وهذا يمهد السبيل لبيان أن العديد من مثل هذه الأساليب اللغوية قد لحقها الضيم إذ تناثرت أشتاتاً غير مجتمعات بين النحو والبلاغة، بل داخل النحو وداخل البلاغة، ولا تتجلى قواعدها النحوية، وملاحظها البلاغية إلا بدراستها في صعيد واحد، تتكامل فيه أحكام النحو والبلاغة.

بمثل هذه المعالجات، نعيد الاعتبار للمعنى في التوجيه النحوي، وبالاستعانة بالبلاغة الحية التي ألفناها بين يدي الجرجاني والزمخشري، لا البلاغة المتأخرة المثقلة بالحدود والجمود، ننفخ الروح في موات العلاقة بين النحو والبلاغة، ونجعل الحركة الإعرابية ثمرة طبيعية لمقتضيات المعاني، وجماليات التراكيب، وسياق الحال، ومعطيات المقام، والظروف المصاحبة للكلام، ونحن بهذا نردّ النحو إلى غرضه الأصلي، والبلاغة إلى وظيفتها الكبرى، ونساقق أحدث النظريات اللغوية الوظيفية والتداولية ونقدّم النحو للطالب قواعد توافق عقله، مشفوعة بنظرات بلاغية تنمي ذائقته، وتصادق حسّه.

ولن يقول: إننا لن نصلح النحو بإضافة البلاغة على كاهله نقول: لا يصحّ في الأذهان إلا أن العلمين متكاملان لا غنى لأحدهما عن الآخر، هكذا كانا، ويجب أن يعودا، وأفضل للنحو أن يتناول إلى

ص 57، وللباحث دراسة في أسلوب النداء، تبين كيف نتج عن جعل هذا الأسلوب جملة فعلية اضطراب، وعدم انسجام بين القاعدة وواقع اللغة. ينظر: "النداء في العربية بين العامل النحوي والواقع اللغوي"، أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، عدد 1، مجلد 21، 2003م.

البلاغة من أن ينحصر في التخريجات الشكلية في كثير من المواضع الإشكالية.

أما لمن يتحرج من نقد التراث، ويصيح دائماً: لا مساس، فنقول: غاية هذا البحث أن يحاول إصلاح بعض الخلل بإعادة الأمر إلى ما كان عليه أصله أول أمره، وتقديرنا لتراثنا يقتضي منا جميعاً أن نحاول ذلك، ولا نألو جهداً، وفي هذا البحث جهد أقل مما نطمح إليه، ونأمل أن يكون أساساً صالحاً لدراسات تنحو نحوه، وتبني عليه.

الخاتمة: نتائج وتوصيات:

- 1- إن اللغة العربية في أزمة حقيقية من حيث تراجع أهميتها، ومزاحمة غيرها من اللغات لها، والأمر باد في ما نسمعه من طلابنا ونعانيه معهم، وجزء من المشكلة يتمثل في مضامين المواد التي ندرّسها لهم، ومناهجها وطرائق تدريسها.
- 2- أقام النحاة العرب معماراً نحويّاً معيارياً رائعاً، عزّ نظيره في تراث الأمم قديماً وحديثاً، وبذلوا في سبيل ذلك جهوداً جبارة، وأبدوا نوايا صادقة في خدمة دينهم ولغتهم، لكن، كثرت الخلافات بينهم لتباين أنظارتهم وأغراضهم ومنهجهم، فتعددت آراؤهم، حتى إننا لنجد في المسألة الواحدة العديد من الوجوه، فلا نعرف بأيها نأخذ وأيها ندع، ولسعة الاجتهادات، وتفاوت مستويات الصحة والخطأ، يكاد المخطئ يجد نفسه دائماً في مأمن، والمصيب المثبت لا يكاد يطمئن.
- 3- كان مرامهم بعيداً وهو وضع نظام صارم يضبط اللغة كلها: المستعمل منها، وغير المستعمل، ما يجوز فيها، وما لا يجوز، لكن الأمر كان عصياً، فمن يضمن أن استقراءهم كان تاماً؟ لقد اعترفوا بأنه لم يصلهم من العربية إلا القليل، فكيف ينفذ حكم القواعد المستنبطة من هذا القليل على الكثير؟
- 4- كان الأمر عصياً لأن اللغة المرضية للاحتجاج كانت ممتدة زماناً لعدة قرون، وممتدة مكاناً أيضاً، فهل كانت اللغة المستقرأة على درجة واحدة من السلامة والفصاحة؟ وهل كان المحتج بهم دائماً بمنأى عن الزلل والهوى؟
- 5- نهض النحو لضبط اللغة، وتجنب اللحن في القرآن الكريم، ولفهم معانيه وأحكامه وأساليبه، وقد قام إلى حدّ كبير بمهمته العظيمة، لكن، هل وافقت القواعد النحوية، دائماً، النصّ القرآني، واحتكمت إليه؟
- 6- إن كان الأمر كذلك، فما بال هذه الشواهد التي عرضها البحث، يطوّعها النحو لحكمه بدلاً من أن

يُخضع قواعده لحكمها؟ ولماذا يعطي الاعتبار للشاهد الشعري، وكلمة الأعرابي أكثر من النص القرآني؟

7- انطلقت خلافات الآراء النحوية في فضاء بدأ أنه بلا حدود، وزاد من انفلاتها أن عقاب المعنى الذي ينبغي أن يضبطها قد تهاوى، والبلاغة التي كانت توأم النحو انفصلت ونأت، فاتجه النحو نحو الشكلية، ومضت البلاغة نحو الجمود، تستكثر من القواعد، وتقلّ فيها الشواهد، وكانت النتيجة وبالأعلى كل من النحو والبلاغة.

إن البحث يجدد الدعوة إلى التفريق بين النحو العلمي التراثي، والنحو العملي التعليمي، ويدعو إلى التوازن الواعي بين قواعد العلم، ومطالب الذوق في البلاغة، منادياً بالعودة الحميدة إلى العلاقة الحميمة بين النحو والبلاغة، عارضاً بعض الأفكار التي يراها ضرورية عند وضع المناهج التعليمية النحوية والبلاغية:

- اختيار أكثر الآراء النحوية قرباً من المعنى، وأكثرها بعداً عن المعالجات الشكلية التي تخدم الصنعة النحوية، وتغلب لوازمها على مطالب المعنى.
- كان النحو العربي في بواكير فجره يعنى كثيراً بالتركيب، ويفرق بين الأساليب اللغوية، لتوضيح أكثرها خدمة للمعنى المراد، وأقواها في التأثير، وينبغي أن يعود النحو إلى دوره.
- غادرت البلاغة العربية قمتها في عهد الجرجاني والزخشي، وانحدرت نحو منهج قام على الاعتداد بالحدود المنطقية والقيود والتعريفات الشكلية، فكان في هذا طغيان الجانب العقلي العلمي على الجانب الجمالي الذوقي، وينبغي إحياء منهج الإمامين لاستحياء البلاغة، وإعادةها إلى وظيفتها.
- بذلك، نجد أن النحو والبلاغة قد اقتربا من التوحد، فذلك كان شأنها أول أمرهما، والفجوة الواسعة الوهمية بينهما أضرت بهما، وينبغي أن يعودا معاً إلى وظيفتهما العملية في تناول الأساليب اللغوية على نحو تعاوني تكاملي، يحفظ لكل منهما دوره الأساسي الذي لا يتعارض مع دور قرينه، بل يسعده في مهمته، وصولاً إلى ما يشبه النحو البلاغي، أو البلاغة النحوية، أو النحو المقامي، في معالجة النصوص.
- هذا المنهج التكاملي الطبيعي بين العلمين ينبغي أن يُعتمد في المناهج التعليمية المدرسية والجامعية، بغرض الوصول إلى نحو يُقنع، وبلاغة تُمتع، تحبب الطلاب بلغتهم، وتقربهم من

فهمها، وتذوق أساليبها.

- إن كان إعداد مثل هذه المناهج الشاملة طموحًا جامحًا، فالبحث يدعو على الأقل إلى اعتماده في مواضع انتقائية من بعض الأبواب والمسائل التي اشتجرت فيها الخلافات النحوية، ويمكن بالاستناد إلى معطيات البلاغة، اختيار الرأي النحوي الأقرب إلى المعنى والبلاغة.
- وإن تعدّر هذا أيضًا، فليس أقل من أن نبادر إلى تضمين مناهجنا التدريسية مواد مستقلة، تعالج أبوابًا وأساليب لغوية بأنظار نحوية بلاغية مشتركة، ويكون ذلك في الأبواب التي يشترك فيها النحو والبلاغة، كالتقديم والتأخير، والحذف، والقصر، والاستفهام... إلخ.
- إن هذا البحث ينقد، ولا ينقض، فهو يدعو إلى معالجات بعض الإشكالات في التراث النحوي البلاغي من خلال الاستعانة بالتراث نفسه، وبالاستناد إلى ما فيه من أنظار صائبة متناثرة تكمن في مجموعها نظرية لغوية رائدة تتقاصر أمامها أحدث النظريات اللغوية المعاصرة.

Methods of Syntax and Rhetoric between Independence & Integration

The paper investigates the relationship between Syntax and Rhetoric. It finds that both these disciplines have the same origin as reflected in their sources and objectives. The method of syntax, however, distinguished itself in regulating meaning and formation of sentence structures.

Rhetoric separated itself from Syntax in the early fourth century AH. This separation became clear in "*Miftah al-Balaghah* by al-Sakkākī". Increasing emphasis on the issues of construction in the works on Syntax further widened this separation with the passage of time. However, Syntax and Rhetoric could not completely separate themselves from each other since their discussions continued to interpenetrate.

Our current curricula have been adversely affected by this division between the traditions of Grammar and Rhetoric. We still teach the two disciplines separately on the patterns of "*Alfiyat* by Ibn Mālīk" and "*Miftah al-Balaghah* by al-Sakkākī". This continuous separation results in serious problems for teachers and learners.

Linguistic efficiency, however, calls for an integrative approach between Syntax and Rhetoric that brings them back as they were unified in the works of Al-Jurjānī and Al-Zimakhsharī. This approach is necessary to enable the two disciplines to perform their common function i.e.

conveying the meaning and revealing the stylistic beauty.
